الباب الثانى
القرية المصرية

ويضم الموضوعات التالية:

- **القرية**
- **مفهوم التنمية الريفية**
- **أهدافها ومتطلباتها**
- **قطاع الزراعة وتبعات اهماله**
- **مشاكل القرية المصرية**
- **انهيار البنية الأساسية للريف المصرى**

obeikandl.com

obeikandl.com

القرية

مكـان يتجمـع فيـه مجموعـة مـن النـاس ويسـتقرون فيـه، ويكوّنـون فيه مجتمعا خاصاً بهم، وعادة ما يتراوح عدد سكانه ما بـين المئـة والعشـرة آلاف وسكان القرى قد يكونون من قبيلة أو عشيرة أو عائلة واحدة، وقد يكونون من عدة عائلات مختلفة.

وعلى الرغم من أن القرية تقام في الغالب في مناطق ريفية زراعية، إلا أنها أحيانا تكون في مناطق حضرية ذات جوار ريفي، مثل قرية صايفي في بيروت بلبنان، وقرية هامبستيد في لندن، كثيرا ما تضم القرية الواحدة بضع عائلات فقط، كما تتميز بيوتها عادة بالبساطة واعتماد أهلها على المواد البسيطة في البناء، كالطين والخشب، ودائما ما يسكن البيت عائلة واحدة،أو تسكن العائلة الواحدة عدة بيوت متقاربة.

وتاريخياً تشكل القرية مجتمعاً زراعياً صغيراً، وأحيانا يمثل الحرفيون فيه جزءاً واضحاً وحين جائت الثورة الصناعية نمت العديد من القرى وكُونت فيها المصانع التي اجتذبت المزيد من السكان العاملين، وتحولت القرية إلى بلدة أو مدينة كبيرة وقد حدث تغير تدريجي في أسلوب الحياة في القرى على مستوى العالم نظراً لدخول وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا إليها، وإن ظلت على حالها الديمجرافي ذي الكثافة السكانيةالضئيلة.

وعلى الرغم من تنوع أشكال القرى، إلا أن معظمها يشترك في صفات محددة منها صغر الحجم، وقلة عدد السكان، بالإضافة إلى الترابط الاجتماعي الكبير الذي يسود بين أفراد القرية الواحدة خصوصاً إذا ما قورنت بالمدينة والمجتمع

المدني، كما أن البيوت في القرى تشيد على مقربة من بعضها البعض، ولعل السبب في ذلك هو حب التقارب والمؤانسة بين أفراد القرية الواحدة، أما الأراضي المحيطة بهذا التجمع من المنازل فإنها تستغل للزراعة.

ومن أهم الأشكال التي تكون عليها القرى:

القرى المبعثرة: وتتألف القرية في هذا النمط من مجموعة من المساكن المتباعدة والتي تنتشر على مساحة واسعة وتخضع جميعا لإدارة واحدة واسم واحد ويوجد هذا النمط في أستراليا ونيوزلاند ومناطق أخرى من العالم وتوجد في مصر أيضاً في محافظات مصر العليا مثل اسوان وقنا ويعيب هذا النمط العزلة وزيادة حركة السكان وارتفاع تكاليف البنية الأساسية وارتفاع تكاليف الخدمات العامة.

القرى المتكتلة: وهي نمط آخر يظهر بصورة خاصة في السهول الفيضية ودلتا الأنهار ووسط الأراضي الزراعية الخصبة وتمثل نمط سائد في أغلب دول العالم، كما تتميز بكبر مساحتها العمرانية وأحجامها السكانية ويتميز هذا النمط بالاندماج الاجتماعى للسكان، وانخفاض تكاليف البنية الأساسية والخدمات.

مفهوم التنمية الريفية:

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ومن المفيد أن نعرض أهم تعريف للتنمية وأشملها، لما تضمه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل والاستمرار بها وهو:عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب.

لكن يمكن تعريف التنمية الريفية بما يلي: تشكل التنمية الريفية مسلسلاً شمولياً، مركباً ومستمراً يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعمل على رفع جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

أهداف ومتطلبات التنمية الريفية:

من أهم الأهداف الاقتصادية الخاصة للتنمية الريفية التي تسعى لتحقيقها بشكل خاص ما يلي:

- إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والإجتماعية والمؤسسات الاقتصادية،والتعاونيات الحرفية العاملة بالأرياف.
- التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين بما يسهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية.
- تنويع أنشطة الإنتاج غير الزراعية لتعزيز دخل السكان وتوفير فرص العمل الريفي.
- التغلب على التحديات التي تواجه صغار المزارعين ومن أهمها إنخفاض دخل صغار المزارعين.
- رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الزراعية.
- تنويع الأنشطة الزراعية لصغار المزارعين.

وتتطلب التنمية الريفية الدائمة مشاركة متنوعة من جميع الجهات والمؤسسات والهيئات وأفراد المجتمع المتأثرين بنواتجها في عمليات التخطيط والإدارة والتقويم، وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها:

١. ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية.
٢. الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية.
٣. إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية.
٤. تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التمويل الذاتي.
٥. الحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي.
٦. مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب حل مشكلات التنمية.

ولوضع إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية الدائمة، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، والتركيز على البرامج التي تتلاءم مع بيئة الريف، وإشراك جميع الأطراف في عمليات بناء الإستراتيجية الوطنية وفق المناهج الحديثة للتخطيط الاستراتيجي، ويمكن بناء رؤية علمية إستراتيجية للتنمية الريفية بإتباع الخطوات الآتية:

١. تحديد الأسس والمحددات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي.
٢. تحديد المشاركين في عمليات التحليل والتقويم والتشخيص وتحديد الأولويات المرغوبة للتطوير.
٣. تحديد منطلقات الرؤية العلمية الإستراتيجية ومجالاتها.
٤. تشخيص الواقع من خلال عمليات البحث والتحليل والتقويم.
٥. تحديد الأولويات المرغوبة والآمال المطلوب بلوغها في ظل الأسس والمحددات ومنطلقات الرؤية .
٦. صياغة الرؤية العلمية في إطارها العام.
٧. تحديد الأهداف العامة للرؤية.

٨. تحديد الأهداف الإستراتيجية.
٩. وضع الخطط للبرامج والمشروعات اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للرؤية العلمية الإستراتيجية.
١٠. تحديد جهات التنفيذ ومعايير ومؤشرات التحقق للأهداف الإستراتيجية.

إهمال القطاع الزراعي والأزمات الاقتصادية

القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي يمكن أن تزيد من قوة الاقتصاد ورفع مستوي معيشة المواطن ويمتلك أهم مقومات الحياة الضرورية كما أن الاهتمام بالصناعة والتجارة أمر هام إلا أنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن الاهتمام بالزراعة أولاً لأنها تعد الركيزة الأساسية التي غابت عن اهتمام المسئولين السابقين ولأن الاقتصاد المصري لن يقوم إلا بالاهتمام بالفلاح المصري الذي عاني الويلات خلال المرحلة الماضية من مافيا استيراد القمح وسجون بنك التسليف ولعبة الأسعار في الأسمدة والمحاصيل الاستراتيجية التي تم تدميرها.

كما أن الاهتمام بالقطاع الزراعي في مصر يعد هو الحل الأمثل للعديد من الأزمات الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل والتي يمكن أن تحل المشكلة الرئيسية لقطاع كبير من الشباب وهي مشكلة البطالة لأنها تستوعب نحو٢٧٪ من حجم الأيدي العاملة في الاقتصاد المصري، وارتفاع أسعار المواد الغذائية يعد سبباً رئيسياً في ارتفاع معدل التضخم .

وهجرة الأيدي العاملة من الريف إلي المدن للبحث عن فرص عمل وتكدس المرور ويزيد من ارتفاع أسعار السكن وصعوبات أخري يمكن حلها بإقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بالريف وهذا سيجعل كثيرا من الشباب لا يفكرون في هجرة الريف المصري لذا يجب توفير فرص عمل لائقة

لكل أبناء الريف ومعالجة المشاكل الناتجة عن البطالة ودعم الحقوق الثقافية لنهضة وتنوير الريف من خلال رفع الوصاية عن مراكز الشباب الريفية وانشاء نواد رياضية وفنية بكل قرية ومركز ومدينة وتطوير المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الثقافية التي تعمل في الريف بحيث تقوم بأدوار تنويرية وتثقيفية وتعليمية للنهوض بالريف.

وقال رئيس شعبة القصابين بالغرفة التجارية بالقاهرة أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع سعر اللحوم هو عدم مقدرة الفلاح علي تربية العجول البتلو لانهيار كل خدمات البنية التحية بالمناطق الريفية وارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج وأدوات الزراعة بالإضافة إلي الأزمات الأخري من ارتفاع الأسعار العالمية مما اضطر الفلاحين إلي بيع أمهات البقر والجاموس فتم ذبح معظم الإناث من الثروة الحيوانية وهذا أدي إلي ارتفاع أسعار الجلود للصناعات الجلدية فأصبحت تستورد انتاجها من الخارج وارتفاع أسعار اللبن خلال الفترة الأخيرة إلي١٠٠٪ وهذا بالطبع أدي إلي ارتفاع أسعار منتجات الألبان فبعد أن كان الفلاح المصري يصنع الجبن والزبدة والقشدة أصبح مستهلكاً وانضم إلي طابور المستهلكين في مصر واهمال زراعة القطن تسبب في توقف العديد من مصانع الغزل في مصر وأصيبت مصانع النسيج خلال الفترة الأخيرة بكارثة كبري لأن محصول القطن لايكفي احتياجات الصناعات المحلية وهنا بدأت ثورة رجال الأعمال وأصحاب مصانع الغزل والنسيج تطالب بوقف تصدير القطن لتوفير احتياجات المصانع ويعاني قطاع صناعة الأخشاب من نقص حاد في الأخشاب لأننا لانمتلك غابات طبيعية وهذا يجعل الكثير من صناع الأثاث يستوردون المنتجات الأولية من الأخشاب من الخارج لإقامة صناعتهم.

مشاكل القرية المصرية وسلبياتها :

ومن أهم المشاكل التى تعانى منها القرية المصرية التزايد المطرد فى عدد السكان وإستمرار تآكل الأراضى المزروعة نتيجة لزيادة الكتلة العمرانية السكنية من جانب وزيادة عمليات التجريف من جانب أخر وعمليات التبوير لصالح إنشاء مشروعات خدمية أو صناعية أو مرافق عامة من جانب ثالث بالإضافة إلى وجود ظاهرة تفتيت ملكية الأراضى الزراعية حيث يقوم معظم الورثة بتقسيم قطعة الأرض التى يرثونها إلى مساحات صغيرة لا تساعد الفلاح على أن يعيش فى مستوى مناسب ، كما أنها لا تمثل وحدة إنتاجية إقتصادية وتقدر مساحة الأراضى التى يكتسحها التوسع العمرانى بحوالى ٦٠٠٠٠ فداناً سنوياً مما يترتب عليه إنخفاض نصيب الفرد من هذه الأرض .

بالإضافة إلى حدوث تغير نوعى فى العمالة المشتغلة فى الريف حيث أصبحت تضم شرائح عديدة من المهن والحرف التى لا صلة لها بالزراعة مع وجود إتجاه متزايد نحو الإعتماد على العمالة المأجورة بسبب هجرة العمالة الزراعية سواء بالهجرة الداخلية أو الخارجية دون أن يصاحب ذلك إحلال الآلة الزراعية بالقدر الكافى محل العمل اليدوى كما تغيرت نظرة الفلاح للأرض بعد أن أصبح يقارن بين الدخل الناتج عنها والدخل المتولد عن الأنشطة الأخرى كما تغير شكل عمران القرية حيث أصبح ربع مساكن القرى تقريباً تتخذ نمط الشقة السكنية بدلاً من المنزل الريفى التقليدى وذلك بسبب ضيق المناطق السكنية وقوانين البناء التى تحد من البناء على الأراضى الزراعية الأمر الذى غير من نمط المعيشة للفلاح وسلوكياته كما أثرت مشاريع مد المرافق والخدمات العامة وشبكة الطرق والإتصالات على القرية المصرية وعلى نمط المعيشة للفلاح

بأثر سلبى لم يكن فى الحسبان عند التخطيط لتوفير وبناء تلك المشاريع فقد كان الهدف الأساسى من بناء تلك المشاريع هو الإرتقاء بالبيئة العمرانية للقرية والنهوض بمستوى معيشة الفلاح من خلال نهضة شاملة فى جميع المرافق من توفير المياه النقية وعمل مشاريع للصرف الصحى ومد القرية بالكهرباء ووسائل الإتصال وشبكات الطرق ثم التنمية الإجتماعية للمجتمع الريفى تشارك فيها كل الأجهزة المعنية من ثقافة وإعلام وشئون إجتماعية ومحو أمية وغيرها وأخيراً التنمية الإقتصادية بهدف رفع إنتاجية القرية وإسهامها فى التنمية الإقتصادية الشاملة للبلاد .

ففى مجال مد شبكات المياه النقية إلى القرية كان الهدف الأساسى هو توفير المياة العذبة للسكان وللحد من الأمراض الناتجة من تلوث المياه من الترع إلا أن إستهلاك الفلاح من المياة زاد بمعدلات كبيرة حيث فقد الفلاح حرصه على نقطة المياه التى كان فى السابق يحصل عليها من الزير كما ساعد على ذلك سوء حالة مواسير التغذية بالمياة وعدم عمل صيانة لها مما ساعد على زيادة الفاقد من المياه بالرغم من ذلك فلم يواكب مشاريع مد القرية بالمياة مشاريع مماثلة لحل مشكلة الصرف الصحى بها حيث أدى زيادة كمية المياة المصروفة إلى حد عدم تمكن البيارات وخزانات التحليل من إستيعابها الأمر الذى أدى إلى تسرب كميات كبيرة من الماء الملوث إلى الترع والتربة مما أدى إلى تلوث القرية وأثر ذلك على الزراعة وعلى صحة الفلاح .

أما فى مجال توصيل شبكات الكهرباء إلى القرية فقد كان الهدف الأساسى هو إنارة القرى وإدخال وسائل الإتصال والإعلام بها لزيادة وعى الفلاح بمشاكله وحياته إلا أن ذلك إنعكس بشكل سلبى على نمط معيشة الفلاح حيث زاد

إستهلاك الفلاح من الطاقة الكهربية أكثر مما هو متوقع وذلك راجع إلى سوء إستغلاله للكهرباء فى الإنارة وإسرافه فى تشغيل أجهزة الراديو والتلفزيون والثلاجات والمراوح وغيرها من الأجهزة، الأمر الذى حد من خروج الفلاح مبكراً إلى أعمال الزراعة.

أما بالنسبة لبناء مبانى الخدمات فى القرية سواء كانت تعليمية أو إدارية أو صحية أو تجارية أو غير ذلك فهى لم تؤدى الهدف المطلوب منها على الوجه الأكمل لعدة أسباب منها غياب الرقابة الإدارية عليها وضعف الكوادر العاملة بها وقلة أعمال الصيانة لها الأمر الذى أدى إلى تدهور مستوى الأداء بها هذا بالإضافة إلى أن كل مشاريع التنمية وتوفير الخدمات للقرية كانت تنشأ على الأراضى الزراعية ، أى أن الأجهزة الحكومية كانت هى القدوة فى تبوير الأرض الزراعية بهدف توفير الخدمات العامة للقرية.

ومن الأمثلة على ذلك ما حدث عندما بدأ التفكير فى إنشاء الجامعات الإقليمية ومنها جامعة الزقازيق فقد كان من المفروض أن تنشأ الجامعة على أرض صحراوية بالقرب من مدينة بلبيس وهى على مقربة من مدينة الزقازيق إلا أن القرار السياسى والتوجه الحكومى أمر بإنشاء الجامعة داخل مدينة الزقازيق وعلى أراضى زراعية بهدف تنمية المناطق الريفية وتوفير فرص التعليم الجامعى لهم ونتيجة لذلك فقد أنشأت الجامعة بإداراتها وكلياتها والخدمات بالجامعة وسكن أعضاء هيئة التدريس والمبانى الخدمية سواء كانت تجارية أو صحية أو تعليمية لمنطقة سكن أعضاء هيئة التدريس وغير ذلك كله أنشئ على أرض زراعية الأمر الذى كان له أثر سلبى على البيئة الزراعية للمنطقة على المدى البعيد.

إنهيار البنية الأساسية في الريف المصري

تقرير حقوقى يعلن عن انهيار خدمات البنية التحتية بالمناطق الريفية فى مصر فمعدلات البطالة فى الريف المصرى وصلت إلى ٦٠٪ و معدلات الفقر إلى أكثر من ٧٥٪ ومنازعات الأرض فى مصر خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ نتج عنها ١٣٠ قتيلاً وإصابة ٨٥٠ مواطناً وحبس ١٢٣٤ آخرين.

من هنا نادى عدد من المنظمات الحقوقية فى مصر والجمعيات التعاونية بضرورة كفالة أبسط الحقوق التي تتمثل فى وقف حبس الفلاحين المتعثرين فى سداد ديون البنك الزراعي وإلغاء جميع الغرامات والفوائد التى للبنك على الفلاحين مع قروضهم التى تقل عن ١٠٠ الف جنيه وإسقاط ٧٥٪ من أصل القرض عن ما يزيد قرضه على ١٠٠ ألف جنيه، ووقف انتهاك مؤسسات الدولة لحقوق الفلاحين وتمليك الفلاحين أراضي هيئة الإصلاح والأوقاف والأملاك التي يزرعونها منذ عشرات السنين،وتوفير ودعم تكاليف ومستلزمات الإنتاج الزراعي للفلاحين حيث أنهم أولى بالرعاية من رجال الأعمال.

كشف التقرير عن إنهيار خدمات البنية التحتية بالمناطق الريفية وزيادة معدلات البطالة فيها إلى ٦٠٪ و ارتفاع معدلات الفقر إلى أكثر من ٧٥٪ وانتشار معدلات الجريمة كالسرقة والنصب فى المناطق الريفية إلى أكثر من ٨٥٪ مقارنة بعام ١٩٨٠بالإضافة إلى إنهيار منظومة القيم الاجتماعية التى كانت الحصن الحصين للريف المصري،وهذا بجانب الاستخدام المفرط للمبيدات المهجورة والمحظورة وتدهور أوضاع البيئة الريفية.

الشئ المؤسف الذى أعلنه التقرير أنه رغم المليارات التى تعلن عنها الحكومة للاستثمارات الأجنبية التى تتركز فى قطاع البترول فإن الاستثمارات الأجنبية

فى قطاع الزراعة تبلغ حوالى ٧٦ مليون دولار، وهو من وجهة نظر التقرير مبلغ ضئيل لأن هذا الرقم يعبر عن حجم مأساة سياسية للحكومة المصرية تجاه قضايا الزراعة والغذاء فهذا المبلغ لا يزيد عن ١٪ من حجم الاستثمارات الاجنبية فى قطاع البترول.

وأصبحت الكارثة متمثلة فى تضحية الحكومة المصرية بزراعات القطن والقمح والذرة واستبدلتها بالاستثمارات فى قطاع التجارة، وضاعت الأرض الزراعية فى تجارة العقارات والسلب، ووسط كل هذه الأوضاع تدهورت حقوق الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

قال التقرير أنه بحلول عام ٢٠١٠ ازدادت مشاكل الفلاحين من نقص المياة وتلوثها وتبوير الأرض ورفع سعر طن السماد من ١٢٠٠ إلى ١٤٠٠ جنيه وانعدام حوافز الإنتاج وازدياد الفساد لدرجة إستيلاء بعض نواب مجلس الشعب على حوالى ٣ مليارات جنيه بدعوى دعم قرارات علاج الفقراء على نفقة الدولة وهى جريمة ينبغى أن تقال فيها الحكومة.

والشئ المؤسف أن يتم ذلك الفساد من بعض أصحاب النفوذ بالصرف على عمليات زرع الشعر وتركيب العدسات رغم إنتشار السرطانات وفيروس C والفشل الكلوي الذي أكل أجساد المصريين فى الريف والحضر.

على جانب آخر طالب التقرير بضرورة دعم التعاونيات بإعتبارها ترابط بين الفلاحين على أساس من الحقوق والالتزامات المتساوية للتغلب على ما قد يعترضهم من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية أو القانونية

وتستهدف التعاونيات تلبية احتياجات الأعضاء والمستهلكين وتمثل نحو ٨٠٪ من شعب مصر، وتضم الأسر التعاونية المصرية نحو ١٢ مليون عضو فى إطار ١٨ ألف منظومة تعاونية.

أشارالمدير التنفيذى لمركز الأرض لحقوق الانسان أن القطاع التعاوني فى مصر كنظام اقتصادي واجتماعي بما يحتله من مكانة فى القطاع الريفي قد تأثر سلباً بتطبيق سياسات السوق الحر وأصبح قطاع ميت ليس له دور.

obeikandl.com